



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الثالثة والخمسون بعد المائة

روما، 12 - 14 مايو/أيار 2014

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد David Johnson

المفتش العام، مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 3161



mk195a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز تنفيذي

◀ وفقاً للمادة السادسة (2)(ب)(8) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، يُعرض هذا التقرير السنوي للمفتش العام، الذي يغطي الفترة يناير/كانون الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2013، على المجلس للنظر فيه. ويقدم التقرير المنظور الرقابي في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج ويعطي صورة عامة عن العمل الذي يضطلع به مكتب المفتش العام.

◀ توفر نتائج عمل مكتب المفتش العام دعماً يمكن المفتش العام من الإعراب عن رأي عما إذا كانت عمليات الضبط الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج تعطي ضماناً معقولاً بأن أهداف البرنامج ستتحقق. وفي عام 2013، وكما في السنوات السابقة، لم تكشف أعمال الرقابة المنفذة والمبلغ عنها عن وجود أية أوجه ضعف هامة في عمليات الضبط الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر في جميع جوانب البرنامج قد يكون لها أثر ضار على بلوغ أهداف البرنامج.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ يُرجى من اللجنة أن تحيط علماً بالوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي".

مسودة مشورة

◀ وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي"، وتلاحظ اللجنة أن العمل الرقابي المنفذ والمبلغ عنه لم يكشف عن أية نقاط ضعف هامة في عمليات الرقابة الداخلية أو الحوكمة أو إدارة المخاطر المعمول بها في البرنامج قد يكون لها أثر سلبي على تحقيق أهداف البرنامج؛

◀ واللجنة توصي المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يشجع الإدارة على الاستفادة من الفرص التي أبرزها التقرير لتحقيق مزيد من التحسين.

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2014

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية
العالمي

للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/6-F/1
25 April 2014
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

هاتف: 066513-3161

السيد D. Johnson

المفتش العام:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي إلى المجلس تقريره السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. ويتضمن التقرير رأياً رقابياً فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، ونظرة إجمالية على أنشطة مكتب المفتش العام بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2014/6-F/1) ويلاحظ أن العمل الرقابي المنفذ والمبلغ عنه لم يكشف عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية أو الحوكمة أو إدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. ويحث المجلس الإدارة على الاستفادة من الفرص التي يبرزها التقرير لتحقيق مزيد من التحسن.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

نظرة إجمالية على مكتب المفتش العام

التفويض والعمليات

- 1- ينشئ المدير التنفيذي مكتب المفتش العام بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، وينظم المكتب بمقتضى ميثاق يوافق عليه المدير التنفيذي. ويرد الميثاق، الذي جرى تحديثه في مارس/آذار 2012، كملحق للنظام المالي ويبلغ به المجلس.
- 2- ويمثل مكتب المفتش العام في تنفيذه لوظيفة المراجعة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وتتفق وظيفته الخاصة بالتحقيق مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أيدتها مؤتمر المحققين الدوليين. ويؤدي المفتش العام مهام الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات والمفتش العام.
- 3- ويرفع مكتب المفتش العام جميع تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق إلى المدير التنفيذي. وتنص سياسة عامة للكشف عن المعلومات وافق عليها المجلس على الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش على موقع شبكي عام؛ وترد قائمة بالتقارير التي جرى الكشف عنها في الملحق الخامس. ويرفع المفتش العام أيضاً تقارير فصلية إلى المدير التنفيذي ولجنة المراجعة، كما يطرح هذا التقرير السنوي على المجلس.
- 4- ويعرب مكتب المفتش العام عن رأي فيما إذا كانت عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر توفر ضمانا معقولا بأن أهداف البرنامج ستحقق. وفي 2013 وفي السنوات السابقة أيضا لم يكشف عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. إلا أن بعض ممارسات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر التي لوحظت في حالات فردية من أعمال المراجعة تحتاج إلى التحسين.
- 5- ويتضمن الملحق الأول بيان الضمان لسنة 2013.

بيان الاستقلال

- 6- يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس بهذا استقلاله التنظيمي. وفي 2013 لم يكن هناك أي تدخل إداري في عمل التخطيط أو الإبلاغ، ولم تكن هناك أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من القضايا التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة وبيان الضمان.

الضمان في برنامج الأغذية العالمي

- 7- يجري مكتب المفتش العام، بغية تحقيق ما يرمي إليه من تقديم ضمان بشأن عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، مراجعات تشمل خليطا من وحدات تصريف الأعمال والعمليات؛ وهي تشمل المكاتب القطرية، وشعب المقر ووحداته، والعمليات على نطاق المنظمة.
- 8- وبناء على عملية مفصلة لتقدير المخاطر تم إعداد خطة عمل سنوية للمراجعة لعام 2013، وكان من المقرر أن تغطي 50.6 في المائة من مجموع مخاطر البرنامج المقدرة بالمراجعة لسنة 2013. وغطت نتائج المراجعة 57.5 في المائة من مجموع المخاطر المذكورة وأعطت تقديرات غير مرضية لنسبة 3.3 في المائة منها. وبالمقارنة فقد غطت النتائج

التي أبلغ عنها في عام 2012 نسبة 44.3 من مجموع مخاطر البرنامج المقدّرة بالمراجعة بالنسبة لذلك العام وأعطت تقديرات غير مرضية في حالة 18.2 في المائة من مجموع تلك المخاطر.

9- وسيحدد مكتب المفتش العام وإدارة البرنامج معا بيان الضمان الأنسب والذي يكون معقولاً ومفيداً للبرنامج.

الأنشطة في 2013

10- يلخص الجدول 1 أنشطة مكتب المفتش العام التي شهدها السنوات 2011 و2012 و2013 وغطت جميع النظم والإجراءات والعمليات والأنشطة التي اضطلع بها البرنامج. وترد التفاصيل المتعلقة بسنة 2013 في الملاحق من الثاني إلى الخامس.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام (2011-2013)						
التفتيش	التحقيق		المراجعة الداخلية			السنة
	عدد القضايا المنجزة (في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013)	عدد القضايا المسجلة	الخدمات الاستشارية	عدد بعثات التحقيق المنجزة	عدد التقارير الصادرة	
1	142	76	30	25	23	2011
2	62	33	22	21	15	2012
1	39	46	21	19	20	*2013

* في الجدول 1 يشير عدد التقارير الصادرة في 2013 إلى مهام نفذت وأبلغ عنها في 2013؛ كما تم إصدار 13 تقريراً عام 2013 بشأن أعمال ميدانية نفذت في 2012 وهي تسهم من ثم في رأي المراجعة لسنة 2013. وترد التفاصيل في الملحق الثاني.

11- وأنجزت التقارير الخاصة بجميع بعثات المراجعة لسنة 2013 وكان بعضها مرحلاً من سنة 2012؛ وترد التفاصيل في الملحق الثاني.

12- وفيما يتعلق بالتحقيقات، فقد سُجلت 46 قضية في 2013 وأنجز منها 30؛ ولم يكن عمر أي من القضايا التي لم تنجز في نهاية 2013 يتجاوز ستة أشهر. ويرد في الجدول 8 مزيد من التفاصيل.

الموارد

13- انخفضت مخصصات الميزانية لمكتب الرقابة من 7.8 مليون دولار أمريكي في 2012 إلى 7 مليون دولار أمريكي في 2013. وكانت النفقات الفعلية في 2013 تمثل 99 في المائة من مخصصات الميزانية، وذلك مقارنة بمعدل للنفقات الفعلية بلغ 76 في المائة في 2012.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام (بآلاف الدولارات الأمريكية)				
2013	2012	2011	2010	
6 993	7 766	6 592	5 818	مخصصات الميزانية
6 927	5 923	6 532	5 816	النفقات الفعلية

14- وبقي عدد مناصب الموظفين الفنيين على ما هو عليه في 2012.

الجدول 3: موظفو مكتب المفتش العام				
2013	2012	2011	2010	
28	28	25	25	الفنيون
8	9	8	8	موظفو الخدمة العامة
36	37	33	33	المجموع

15- خلال 2013 غادر مكتب المفتش العام ستة موظفين منهم خمسة تركوا البرنامج، وتم التعاقد مع ثمانية موظفين جدد من خارج البرنامج؛ وانتقل موظف واحد إلى منصب أعلى داخل نفس الوحدة؛ ورُقي موظف في نفس الوظيفة. وأحضر سبعة خبراء استشاريين من أجل خبرات محددة ولتوفير مزيد من الموارد عند اللزوم.

نظرة إجمالية على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

16- تزود عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المدير التنفيذي والمجلس بضمان مستقل وموضوعي وخدمات استشارية لمساعدة البرنامج على تحقيق أهدافه وتحسين عملياته.

17- ويفحص مكتب المراجعة الداخلية ويقمّم مدى كفاية وفعالية عمليات المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر في البرنامج بصفة عامة وأداء المسؤوليات الموكلة لإنجاز غايات وأهداف البرنامج المعلنة. ويرمي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقديم ضمان لما يلي:

- ← أن الموارد مستخدمة وفقاً لما تريد الجهات المانحة والإدارة؛
- ← أن الموارد تستخدم بكفاءة وفعالية؛
- ← أن الأصول محمية بما فيه الكفاية؛
- ← أن المعلومات المؤسسية تعالج ويبلغ عنها بدقة.

18- وفي 2013 قدم مكتب المراجعة الداخلية 20 خدمة استشارية محدودة النطاق للإدارة مقارنة بـ 22 خدمة في 2012 بما في ذلك المشورة لشعبة اللوجستيات بناء على طلب لجنة السلع والنقل والتأمين. كما قُدمت تعليقات على السياسات والعقود وغيرها من الوثائق وأجريت لها استعراضات بالإضافة إلى توفير أنواع أخرى من المشورة.

نتائج المراجعة ومجالات التحسين

19- يخطط عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات طبقاً لمنهجية مستندة إلى المخاطر يجري تعديلها بصفة متواصلة. وقد أنجز المكتب 100 في المائة من عدد مهمات المراجعة المدرجة في خطة العمل المعدلة التي أبلغت للمجلس التنفيذي ولجنة المراجعة.

20- ويدل عمل الضمان على بيئة مستقرة للمراقبة. وأبلغ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن مجالات المكونات المبينة في الجدول 4⁽¹⁾ في 33 تقريراً للمراجعة الداخلية - منها 20 تقريراً فيما يتعلق بخطة عمل 2013، و13 تقريراً تتعلق بالعمل الميداني في 2012 - تتناول أنشطة في 23 مكتبا قطريا، و7 مكاتب في المقر، ومكتبا إقليميا واحدا. كما يبين الجدول 4 متوسط تقديرات المخاطر بحسب العمليات بالنسبة لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وسنة 2011.

الجدول 4: مكون المراقبة الداخلية وعمليات تكنولوجيا المعلومات (2011-2012)				
العدد	مكون المراقبة الداخلية/عمليات تكنولوجيا المعلومات	التقديرات المتوسطة للمخاطر*		
		2013	2012	2011
1	البيئة الداخلية	2.1	2.2	1.8
2	تقييم المخاطر	1.8	1.7	1.6
3	أنشطة المراقبة	2.3	2.4	2.0
4	المعلومات والاتصالات	1.4	1.9	1.4
5	الرصد	2.0	2.0	1.8
6	تخطيط وتنظيم نظم الإعلام/تكنولوجيا المعلومات	1.8	1.7	2.4
7	حيازة وتنفيذ نظم الإعلام/تكنولوجيا المعلومات	1.4	1.8	2.1
8	تسليم ودعم نظم الإعلام/تكنولوجيا المعلومات	2.0	2.0	1.6
9	رصد وتقييم نظم الإعلام/تكنولوجيا المعلومات	-	2.0	-

* مصنفة طبقا لمكونات المراقبة الداخلية لسنة 2013. والتقديرات كما يلي: مخاطر منخفضة = 1؛ مخاطر متوسطة = 2؛ مخاطر مرتفعة = 3.

21- ملخص لتقديرات مخاطر هذه المكونات:

- ◀ *البيئة الداخلية*. انخفض مستوى المخاطر بدرجة طفيفة، ولكنه ما زال متوسطا، مع ضرورة الانتباه إلى بعض المجالات؛ وهناك أيضا أمثلة لنضج العمليات.
- ◀ *تقدير المخاطر*. ارتفع تصنيف المخاطر بدرجة طفيفة ولكن على نحو مطرد منذ 2011، وذلك رغم أنه ما زال منخفضا. ويندرج هذا المجال في إطار لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة تريبواي؛ وسيختتم العمل المستفيض بشأنه في 2014.
- ◀ *أنشطة المراقبة*. انخفض مستوى المخاطر بدرجة طفيفة، ولكنه ما زال متوسطا.
- ◀ *المعلومات والاتصالات*. انخفض مستوى المخاطر من مستواه الذي كان معقولا بالفعل في 2012.
- ◀ *الرصد*. ظل هذا المكون على مستوى متوسط من المخاطر كما كان في 2012.
- ◀ *تكنولوجيا المعلومات*. ظلت المخاطر ثابتة نسبيا؛ وسيواصل العمل المستفيض في 2014 بغية تحديد مجالات المخاطر ووضع استراتيجية للمراجعة للأجل المتوسط.

22- ويتم تقدير كل مراجعة باستخدام تصنيفات مَدسقة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ويبين الجدول 5 تقديرات مراجعة التقارير التي صدرت بالنسبة لسنة 2013 أو التي وصلت إلى مرحلة الإبلاغ الأخيرة. وتدل التغطية الإجمالية للمخاطر المقَدَّرة بالمراجعة على أن مراجعة عملية صغيرة يأتي بمستوى من الضمان المؤسسي أدنى مما تجيء به مراجعة عملية كبيرة أو حالة طوارئ مؤسسية.

(1) تُحد خمسة من هذه المكونات في الإطار المؤسسي للبرنامج، وهي مقتبسة من إطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبواي؛ والمكونات الأربعة الأخرى ترجع إلى إطار أهداف المراقبة بالنسبة للمعلومات والتكنولوجيات المتصلة بها الذي وضعته رابطة مراجعة ومراقبة نظم المعلومات.

23- ويلتمس مكتب المفتش العام من إدارة البرنامج توفير تعليقات على كل تقرير مراجعة منفرد يزمع الكشف عنه للجمهور. ورحبت إدارة البرنامج باستمرار بكل تقارير المراجعة والتفتيش والتزمت بشكل إيجابي وفعال بمعالجة المخاطر المحددة ضمن الإطار الزمني المعين.

الجدول 5: نتائج تقدير مراجعة التقارير الصادرة في 2013				
التقدير	مستوى الضمان	عدد التقارير التي صدرت في سنة 2013 أو وصلت إلى مرحلة الإبلاغ الأخيرة		
		خطة عمل 2012	خطة عمل 2013	المجموع
مرضية*	يمكن توفير ضمان معقول	2	3	5
مرضية بصفة جزئية**	الضمان المعقول معرض للخطر	10	10	20
غير مرضية***	لا يمكن تقديم ضمان معقول	1	1	2
غير مصنفة	غير منطبق	0	6	6
المجموع		13	20	33
				57.5

* أقيمت على نحو واف بالعرض عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، وكانت تعمل على نحو جيد. ولم تحدد أي قضايا من شأنها التأثير على تحقيق أهداف الكيان موضوع المراجعة.

** أقيمت بصفة عامة عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، وكانت تعمل، ولكنها في حاجة إلى التحسين. وجرى تحديد قضية أو عدة قضايا قد تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الكيان موضوع المراجعة.

*** عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر إما أنها لم تقم أو لم تكن تعمل على نحو جيد. وقد تخل القضايا التي حددت على نحو خطير بتحقيق أهداف الكيان موضوع المراجعة.

الموضوعات الجديدة في 2013

24- استرعت انتباه مكتب المفتش العام في 2013 مخاطر في: (1) توزيع النقد والقسائم؛ (2) أنشطة بناء البنى التحتية؛ (3) تصنيع الأغذية وجودتها وسلامتها. وسيتركز عمل المراجعة في المستقبل على هذه المجالات.

25- *النقد والقسائم*. النقد والقسائم مجال متزايد الأهمية. ففي 2013 مثّل النقد والقسائم 20 في المائة من قيمة التحويلات إلى المستفيدين مقارنة بنسبة 8 في المائة في 2012 و 1 في المائة في 2009. (2) ويلاحظ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن إدارة البرنامج تدرك أن هذا المجال يتضمن مخاطر، ونفذت فيه أعمالاً مهمة، وهو ما يرجع بصفة جزئية إلى المراجعة التي أجراها المراجع الخارجي. وتشير النتائج التي توصل إليها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى أن من اللازم توجيه مزيد من العناية بحيث تشمل من بين ما تشمل تأكيد وجود ضوابط ملائمة على النقد والقسائم.

26- *أنشطة بناء البنى التحتية*. لاحظ عمل المراجعة في 2013 حالات لاضطلاع المكاتب القطرية بمشروعات بناء وإدارة ضخمة قيّمت في إحدى الحالات بعشرات الملايين من الدولارات دون وجود مبادئ توجيهية موافق عليها لمثل تلك الأنشطة.

27- *تصنيع الأغذية وجودتها وسلامتها*. تطرح المخاطر المرتبطة بتصنيع الأغذية وتوريدها تحديات متزايدة على نظم المراقبة الداخلية، ولا سيما بالنظر إلى تزايد تركيز البرنامج على الأغذية المقواة والمعززة تغذوياً في تحقيق الأهداف البرنامجية وعلى شراء الأغذية من الصناع المحليين كجزء من مبادرة الشراء من أجل التقدم.

(2) فحص مكتب المراقبة الداخلية للحسابات النسبة المئوية للنقد والقسائم مقارنة بقيمة الأغذية ومكافآت الأغذية الموزعة (20 في المائة) بدلا من مجموع التكاليف (11 في المائة).

توصيات المراجعة

28- تصدر المراجعة الداخلية توصيات للتغلب على أوجه الضعف المكتشفة في عمليات أي كيان خضع للمراجعة. وتوجه هذه التوصيات إلى مدير الكيان أو مدير المؤسسة عند الاقتضاء.

الجدول 6: توصيات المراجعة لسنة 2013*		
عدد التوصيات	تعريفها**	تقدير المخاطر
288	هي القضايا أو المجالات الناشئة فيما يتعلق بقضايا تؤثر إلى حد كبير على الضوابط ولكن قد لا تتطلب إجراءات عاجلة. قد تتسبب الأمور الملاحظة في عدم تحقيق هدف من أهداف تصريف الأعمال، أو تؤدي إلى التعرض لمخاطر بالغة قد تنتج عنها آثار على أهداف وحدة تصريف الأعمال المعنية.	متوسطة
24	هي القضايا أو المجالات التي تنشأ فيما يتعلق بأمور مهمة ذات شأن بالنسبة لنظام المراقبة الداخلية. قد تكون الأمور الملاحظة سببا لعدم تحقيق هدف مؤسسي، أو تؤدي إلى التعرض لأخطار بالغة يمكن أن تؤثر إلى حد بعيد على أهداف المؤسسة.	مرتفعة
312		المجموع

* بما في ذلك التقارير المتعلقة بالعمل الميداني في 2012.

** القضايا ذات الأخطار المنخفضة تنبه الإدارة إليها، ولكن لا تشملها تقارير المراجعة النهائية. ولا يتتبع مكتب المراجعة الداخلية تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر المنخفضة عن طريق النظام المعياري.

29- أحرز تقدم كبير عند غلق التوصيات المرحلة من سنوات سابقة بشأن المخاطر المرتفعة والمتوسطة وذلك بفضل التنسيق بين مكتب المفتش العام والإدارة. ويبين الجدول 7 أن 19 توصية بشأن مخاطر مرتفعة و186 توصية بشأن مخاطر متوسطة فيما يتعلق بسنوات سابقة أغلقت في الجزء الثاني من 2013 بحيث بقيت 3 توصيات بشأن مخاطر مرتفعة و63 توصية بشأن مخاطر متوسطة دون حسم فيما يتعلق بتقارير المراجعة لما قبل سنة 2013. ويُنتظر من المدراء تنفيذ التوصيات المقبولة في غضون 12 شهرا بالنسبة لقضايا المخاطر المتوسطة و18 شهرا بالنسبة لقضايا المخاطر المرتفعة، وذلك من أجل التخفيف من المخاطر الحرجة على نحو فعال أو شامل.

الجدول 7: وضع توصيات المراجعة							
تقدير المخاطر	المراجعات السابقة		تقارير 2012		تقارير 2013		المجموع
	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	
لم تنفذ بعد في 1 يناير/كانون الثاني 2013	6	157	16	92	0	0	249
صدرت في 2013	0	0	0	0	24	288	288
المجموع	6	157	16	92	24	288	537
نفذت في 2013	6	120	13	66	2	41	227
لم تنفذ بعد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013	0	37	3	26	22	247	310

أوجه القوة والممارسات السليمة

30- لوحظ من المراجعات التي أجريت أو أبلغ عنها في 2013 عدد من أوجه القوة والممارسات الإيجابية في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة والإدارة في البرنامج، وهو ما يرد وصفه أدناه:



- ◀ **البيئة الداخلية.** شملت الممارسات الإيجابية التي حددت: (1) تنفيذ إجراءات لتحديد الدروس المستفادة واستخدام المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بحالات الطوارئ؛ (2) إصدار إرشادات واضحة فيما يتعلق بتفعيل حالات الطوارئ الإقليمية من المستوى 2 وإدارتها؛ (3) قوة الالتزام والنشاط من جانب إدارة البرنامج فيما يتعلق بإقامة علاقات وشراكات جيدة وإبلاغ الحكومات المضيفة والتنسيق معها؛ (4) وجود آليات لمكافحة الاحتيال.
- ◀ **تقييم المخاطر.** أنشئ مكتب لامركزي وامتدع بالصلاحيات اللازمة لمنسق إقليمي لحالات الطوارئ استجابة للأزمة السورية بالإضافة إلى عمليات تقييم المخاطر وتصميم وتنفيذ حزم لإجراءات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في عدد من البلدان والشعب.
- ◀ **أنشطة المراقبة.** توفير تدريب فعال لتنمية القدرات والتوعية أسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج في حالات كثيرة. ولوحظ في عدة مراجعات تشمل فيما تشمل حالات الطوارئ وجود استجابة سريعة وجيدة في الموقع رغم الظروف الصعبة بما في ذلك وجود لوجستيات حسنة التنسيق كانت جاهزة لحالات الطوارئ. ولوحظ في عدة مراجعات أنه قد جرى بصفة استباقية جمع الأموال وبذل الجهود لإبراز صورة الجهات المانحة.
- ◀ **المعلومات والاتصالات.** بسطت وحُسنّت العمليات الرامية إلى إنتاج معلومات عن إدارة الموارد لكي تستخدم في اتصالات الإدارة الداخلية.
- ◀ **الرصد.** جرى في عدد من بيئات التشغيل الصعبة رصد معقول للأنشطة رغم المشكلات، وكان هناك التزام بتعزيز مهمة الرصد.
- ◀ **تكنولوجيا المعلومات.** كانت الموافقة على مشروعات جديدة لتكنولوجيا المعلومات من جانب اللجنة التوجيهية لنظم المعلومات الإدارية ممارسة إيجابية، مثلما كان إدراج المعايير التكنولوجية لهيكل المعلومات للمنظمة في دليل عمليات المعلومات والتكنولوجيا. ونظمت شؤون إدارة الأمن في ثلاث قنوات منفصلة فرقت المهام مشياً مع الممارسة السليمة.

نظرة إجمالية على مكتب التفتيش والتحقيق

- 31 مهمة مكتب التفتيش والتحقيق هي توفير تفتيش مستقل وموضوعي وخدمات تحقيقية تعزز عمل البرنامج عن طريق حماية أصوله والترويج لبيئة عمل أخلاقية.

عمليات التحقيق

- 32 التحقيق عملية تحليلية ذات أساس قانوني لجمع المعلومات بغية تحديد ما إذا كان قد وقع سوء سلوك أو اعتداء، وإذا كان ذلك كذلك، تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة.
- 33 ويحقق مكتب التفتيش والتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات قواعد لوائح البرنامج، وسياساته، وإجراءاته، ومتطلباته الإدارية الأخرى. وتشمل هذه الانتهاكات الاحتيال، والفساد، والسرققة، والمضايقة، والتحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتعسف في استخدام السلطة، وغير ذلك. ويوصي المكتب، بناء على نتائج التحقيق، باتخاذ إجراء إداري أو تأديبي، و/أو يلقي الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسين في نظم البرنامج. وتتحمل الإدارة المسؤولية الحصرية عن تنفيذ توصيات المكتب. وقد يوصي المكتب، عندما يؤدي تحقيق إلى أدلة على وقوع سلوك جنائي، بإحالة القضية إلى الهيئات الوطنية الملائمة.

- 34- وقد انتقل البرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، فأصبح يشتري الأغذية على نحو متزايد من البلدان النامية ويصنع برامج مثل النقد والقسائم والبطاقات الإلكترونية التي تتطلب تقييمًا محسنًا للمخاطر واستراتيجيات للتخفيف منها. وقد لا تكون الرقابة التقليدية التي تركز على سوء سلوك الموظفين كافية لكي تعالج بفعالية المخاطر الكامنة في عمليات البرنامج بحكم حجمها وطبيعتها.
- 35- وفي 2013 استعرض مكتب التفتيش والتحقيق أمثاله وفعالته وكفاءته وحدد الفرص التالية لتعزيز قدرته على تحقيق مزيد من القيمة للبرنامج:
- ◀ زيادة التركيز على الاحتيال والفساد بما في ذلك احتيال البائع/الطرف الثالث، والانتقال إلى التحقيقات الاستباقية في مجالات الاحتيال/الفساد ذات المخاطر المرتفعة؛
 - ◀ تعزيز الإطار القانوني للمكتب، وبخاصة في قدرته على الوصول إلى السجلات وتحقيق التعاون، من أجل تمكينه من التكيف مع بيئة تتغير بسرعة والاضطلاع بالتفويض المنوط به بمشروعية ومساءلة واضحة؛
 - ◀ إنشاء آلية لتحديد ما إذا كان البائعون ارتكبوا ممارسات تديسسية أو فاسدة محظورة، ولتطبيق عقوبات عليهم؛
 - ◀ تعزيز الاتصالات ورفع مستوى الوعي بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام إلزامي للتعليم الإلكتروني، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات مكافحة الاحتيال والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
 - ◀ تحسين جمع الأدلة الجنائية والقدرات التحليلية على المستوى الداخلي بغية تلبية مطالبه محاكم الاستئناف التابعة للأمم المتحدة (محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، والمحكمة الإدارية، ومنظمة العمل الدولية) بمزيد من الفحص القضائي وعتبة مرتفعة للأدلة؛
 - ◀ تحسين التعاون الداخلي مع وحدات البرنامج الأخرى والتعاون الخارجي مع وحدات التحقيق في المنظمات الدولية الأخرى وهيئات إنفاذ القوانين.
- 36- وفي 2013 زاد مكتب التفتيش والتحقيق من تأكيده على التخفيف من المخاطر، وعزز قدرته التحقيقية، وزاد أنشطته الخاصة بالتوعية، واشترك بنشاط مع شركاء البرنامج من أجل تحديد وتخفيف المخاطر الناشئة وإضافة القيمة. ونقل المكتب أولوياته في مجال الرقابة نحو الاحتيال والفساد بما في ذلك التحقيقات في تدليس البائع/الطرف الثالث. وزاد أيضا من تركيزه على القضايا التي قد يكون لها تأثير خطير على سمعة البرنامج ونظرة الغير إليه، وذلك مثل التحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتوضح نتائج هذا التحول الاستراتيجي في نتائج العمل التحقيقي، كما ترد أدناه.
- 37- كما يقوم مكتب التفتيش والتحقيق بتدريب موظفي التحقيق على الطب الشرعي الرقمي. وأعطى المكتب أولوية لجمع الأدلة الجنائية حيثما توافرت، فانقل من اعتماده التقليدي الغالب على شهادة الشهود، وذلك بهدف بناء نتائج أقوى تقوم على الأدلة وتسمح للإدارة باتخاذ إجراءات أسرع والوفاء بمعايير الإثبات القوية.
- 38- وبدأ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، تمشيا مع المجالات المحددة للتحسين في تقرير سنة 2012 وتعليقات المدير التنفيذي عليها،⁽³⁾ استعراض نظام العدل الداخلي من أجل زيادة الكفاءة والفعالية، وتحسين التوقيت، وتعزيز الاتصالات بين أصحاب المصلحة في نظام العدل في البرنامج. وشكل فريق مستقل لتقديم نتائج وتوصيات لتنفيذها الوحدات المسؤولة بما في ذلك مكتب التفتيش والتحقيق.
- 39- وزيدت أنشطة التوعية ورفع مستوى الوعي، وسافر المفتش العام إلى ثمانية مكاتب قطرية ومكاتب إقليمية. وقدم موظفو مكتب التفتيش والتحقيق تدريباً في مجال مكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد شمل 804 موظفين في 2013 أي بزيادة

(3) "مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2013/6-E/1/Add.1).

عما تحقق في 2012 حيث بلغ هذا العدد 228 موظفا. ويجري تصميم دورة للتعليم الإلكتروني في مجال مكافحة الاحتيال تشمل قسما عن الوقاية من الاستغلال الجنسي، وستكون الدورة إلزامية لجميع الموظفين.

نتائج العمل التحقيقي

- 40- أنشأ مكتب التفتيش والتحقيق آلية متينة للاستلام والاستعراض التمهيدي يمكن بواسطتها تقييم صدقية وأهمية المزاعم وأثارها على عمل البرنامج من أجل تحديد ما إذا كانت تفي بالمعايير اللازمة لفتح تحقيق. وهو ما يضمن تركيز الجهد التحقيقي على أمور قد يكون لها تأثير كبير وخطر على البرنامج، بينما تحال أمور أخرى إلى المدير الملائم لاتخاذ إجراء. وفي 2013 تلقى المكتب 186 شكوى جرى التحقيق في 46 منها، أي 24 في المائة. وهو تقريبا ما يتمشى مع اتجاهات السنة السابقة عندما جرى التحقيق في 33 من الشكاوى الواردة والبالغ عددها 154 أي 21 في المائة.
- 41- ويواصل المكتب اختصار المهل اللازمة لإنجاز التحقيقات؛ فلم ترحل من سنة 2012 إلا ثمانية تحقيقات، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا بالمقارنة بسنة 2011 (103 قضية) وسنة 2012 (37 قضية). وكما يُظهر الجدول 8 فإنه في نهاية سنة 2013 لم تكن هناك أي قضايا بقيت غير منجزة لمدة أطول من ستة أشهر، وهو ما يتمشى مع التزام المكتب بإنجاز التحقيقات في غضون ستة أشهر. كما أن معدل إنجاز التحقيقات ما زال مرتفعا؛ ففي 2013 أنجز 39 تحقيا، أي 72 في المائة من التحقيقات التي جرت مناوالتها خلال السنة.

الجدول 8: وضع التحقيقات (2012-2013)			
2013	2012	2011	
8	37	103	القضايا غير المنجزة المرحلة من الفترة السابقة
46	33	76	القضايا المسجلة خلال السنة
54	70	179	مجموع القضايا التي جرت مناوالتها في السنة
39	62	142	القضايا التي أغلقت خلال السنة
15	8	37	القضايا غير المنجزة في نهاية السنة
0	0	15	- ومنها القضايا غير المنجزة لمدة أطول من 6 أشهر

- 42- ولم يشهد عدد قضايا الاحتيال التي حقق فيها مكتب التفتيش والتحقيق في 2013 (23) تغيرا كبيرا مقارنة بسنة 2012 (25). ولكن نظرا لأن المكتب زاد من تركيزه على تحديد احتيال الطرف الثالث/البائع والاسترداد، فقد حدد خسائر تبلغ قيمتها الإجمالية 444 349 دولارا أمريكيا،⁽⁴⁾ أمكن استرداد 382 4 دولارا أمريكيا منها ويزيد ذلك بمقدار أربعة أضعاف عن قيمة الخسائر المحددة في 2012 والبالغة 99 533 دولارا أمريكيا.

- 43- وكما يتبين من الجدول 9، فقد حقق المكتب في سبع قضايا احتيال أو سرقة أدت إلى خسائر تحملها البرنامج، ومنها ثلاث قضايا تتعلق بالإساءة من جانب طرف ثالث. وتمثل هذه القضايا الثلاث 363 082 دولارا أمريكيا – أي 80 في المائة – من مجموع الخسائر.

(4) هي خسائر ناجمة عن قضايا الاحتيال التي جرى التحقيق فيها في 2013.

الجدول 9: الخسائر المحددة في 2013 بحسب القضايا				
العدد	مقدار الخسارة	الكيانات المعنية	الفئة	العدد
-	47 498	موظفو البرنامج	الاحتيال	1
-	276 000	البائع/الطرف الثالث	الاحتيال*	2
-	83 000	البائع/الطرف الثالث	الاحتيال	3
-	12 757	لم يحدد الجناة	السرقه	4
300	300	موظفو البرنامج	السرقه	5
-	20 712	موظفو البرنامج	السرقه – مواد غذائية	6
4 082	4 082	البائع/الطرف الثالث	السرقه – مواد غذائية	7
4 382	444 349		المجموع	
4 082	363 082		منه ما هو ناتج عن قضايا تمس البائع/الطرف الثالث	

* لم ينجز التحقيق بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

44- وكما هو مبين في الجدول 10، فإن عدد قضايا المضايقة/التحرش الجنسي/التعسف في استعمال السلطة المسجلة ظل مطردا في 2013 (11 قضية في مقابل 12 قضية مسجلة في 2012). وكما حدث في الماضي، فإن عددا قليلا نسبيا من القضايا – أربع قضايا – كان مدعما بالأدلة. وما زال مكتب التفتيش والتحقيق يراعي أن كثيرا من الشكاوى المقيدة في إطار السياسة الخاصة بالمضايقة/التحرش الجنسي/التعسف في استعمال السلطة ترجع إلى أوجه ضعف في إدارة الأداء بدلا من سوء السلوك.

الجدول 10: وضع القضايا في 2013 بحسب الفئات						
القضايا غير المنجزة في 2014	القضايا المنجزة		المجموع	القضايا المسجلة في 2013	القضايا غير المنجزة في 1 يناير/كانون الثاني 2013	الفئة
	القضايا المدعمة بالأدلة	المجموع				
3	2	7	10	9	1	السياسة الخاصة بالمضايقة/التحرش
1	2	2	3	2	1	الجنسي/التعسف في استعمال السلطة
2	0	0	2	2	0	الاستغلال الجنسي
1	0	0	1	1	0	تضارب المصالح/الرشوة
1	2	6	7	5	2	تحرير مسار الأغذية/سرققتها
7	8	16	23	21	2	الاحتيال
0	2	4	4	3	1	السراقات الأخرى
0	0	0	0	0	0	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0	0	0	0	0	0	سوء الإدارة
1	3	4	5	4	1	مسائل أخرى
0	0	0	0	0	0	الانتقام من المبلغ عن المخالفات
16	19	39	55	47	8	المجموع*

* سجل ما مجموعه 46 قضية في 2013. وتنطوي اثنتان من القضايا على نوعين من إساءة السلوك، أي الاستغلال الجنسي والاحتيال. ويترتب على ذلك أن المجموع الوارد في عمود "القضايا المسجلة في 2013" هو 47، وأن المجموع الوارد في عمود "المجموع" هو 55، وأن المجموع الوارد في عمود "القضايا غير المنجزة في 2014" هو 16.

45- ومن بين الإحدى عشرة قضية المسجلة فيما يتعلق بالتحرش/التعسف في استعمال السلطة 2013، كانت هناك قضيتان تتعلقان بالتحرش الجنسي، وكانت إحدهما مدعمة بالأدلة.⁽⁵⁾ وانصب التركيز عند إجراء التحقيق على الأدلة الجنائية الرقمية للتأكد من أن إدارة البرنامج تستند إلى أساس قانوني متين يمكنها بناء عليه أن تتخذ إجراء سريعا، وتم طرد الشخص المعني، وهو موظف ذو عقد غير محدود الأجل، بدون إبطاء. وتواجه قضايا التحرش الجنسي البرنامج بتحد خطير من حيث صورته وسمعته ورفاه الموظفين. ويتخذ مكتب التفتيش والتحقيق إجراءات سريعة للتحقيق في تلك الادعاءات ويطبق بصرامة مبدأه القاضي بعدم التسامح. وقد أحيلت القضية المدعمة بالأدلة إلى الهيئات الوطنية للتحقيق الجنائي فيها.

46- ويلاحظ مكتب التفتيش والتحقيق التزام المدير التنفيذي بتخصيص موارد مناسبة في 2014 لتطوير عمليات الطب الشرعي الرقمي التي توفر مستوى أعلى من الأدلة.

47- كما تعطى التحقيقات في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين درجة عالية من الأولوية بالنظر إلى المخاطر التي تتضمنها على السمعة. وقد فتح مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقين من هذا القبيل في 2013 وكانا ما يزالان جاريين في 31 ديسمبر/كانون الأول.

(5) كانت القضية الأخرى ما تزال مفتوحة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

48- وتشمل تقارير التحقيق نتائج لا تتعلق بالإساءات فحسب، بل بطرق تحسين عمليات البرنامج أيضا. وينتقل المكتب في الوقت الحاضر من اتباع نهج التقليدي المتمثل في صياغة التوصيات إلى توفير ملاحظات تقترح البدائل لضمان إرساء نظم فعالة. وتتمشى هذه الممارسة مع الأهداف الاستراتيجية لمكتب المفتش العام المتعلقة بزيادة شراكات تصريف الأعمال، وتحسين الاتصالات، وتحقيق مستوى عال من الخدمة. وقد تسهم تلك الممارسة في زيادة شعور الإدارة بالملكية، والالتزام والمساءلة بالنسبة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

عمليات التفتيش

- 49- التفتيش هو استعراض استباقي للنظم والعمليات يساعد الإدارة على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية بمزيد من الفعالية والكفاءة.
- 50- وقد أجري تفتيش واحد في 2013 في موريتانيا (انظر الملحق الرابع). وصدر تقرير عن هذا التفتيش وكُشف عنه للجمهور.

الملحق الأول

بيان الضمان

- 1- تتمثل مهمة مكتب المفتش في تقديم ضمان عن الحوكمة والسياسة والمخاطر والموارد والمسائل التشغيلية ومسائل المساءلة من خلال خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية، وتيسير اعتماد البرنامج وتنفيذه لأفضل الممارسات في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص لتمكين المديرين من تقديم الضمان عن عملهم.
- 2- ويتضمن بيان الضمان الكلي السنوي الذي يصدره مكتب المفتش العام ضماناً معقولاً يؤكد أن أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية ستحقق.
- 3- والمقصود بالرأي الكلي هو تقديم ضمان معقول فيما يتعلق بوجود قضايا على المستوى المؤسسي تؤثر كثيراً على إنجاز الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج في مقابل مستوى الالتزامات الفردية. فقضايا الانخراط على المستوى الفردي التي تؤثر كثيراً على إنجاز أهداف الكيان موضوع المراجعة لا تصبح مهمة أيضاً على المستوى المؤسسي.
- 4- والضمان المعقول ليس ضماناً مطلقاً؛ فبينما تمارس العناية في مجال تخطيط وتنفيذ عمل المراجعة الذي ينصب على المخاطر ويقوم بمدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، فمن الممكن رغم ذلك أن تبقى أوجه النقص غير مكتشفة خلال المراجعات. ومن الممكن بصفة خاصة ألا نكتشف دائماً أوجه القصور الكامنة في الضوابط مثل الأحكام المعيبة، والأخطاء غير المقصودة، والتحايل عن طريق التواطؤ والأولويات الإدارية، وذلك بسبب طبيعة عمل المراجعة.
- 5- وإدارة البرنامج مسؤولة عن وضع عمليات فعالة للضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر والحفاظ عليها ضماناً لتحقيق أهداف البرنامج. ومكتب المفتش العام مسؤول عن الإعراب عن رأي حول كفاية وفعالية هذه العمليات لتحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية.
- 6- والهدف من خطة العمل السنوية لمكتب المفتش العام هو تقديم تغطية كافية لعمليات تسيير البرنامج لتمكين المكتب من التوصل إلى رأي الضمان حول ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية للحسابات تقدم ضماناً معقولاً عن تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية. ويستند الرأي السنوي الذي يصدره مكتب المفتش العام إلى نتائج عمليات المراجعة الداخلية والتحقيق والتفتيش التي يجريها في ذلك العام. كما يأخذ المكتب في اعتباره بنتائج أفرقة الاستعراض والرقابة الأخرى في البرنامج ومقدمي الضمان الخارجيين.
- 7- ومن أجل المساهمة في بيان الضمان المقدم من مكتب المفتش العام، يوفر مكتب المراجعة الداخلية خدمات للضمان ويشترك على نحو استباقي مع الإدارة فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة والطريقة التي ينبغي إدارتها بها. وعلى سبيل إرشاد رأي الضمان السنوي بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، ينظم مكتب المراجعة الداخلية استراتيجيته وخطة عمله للضمان باستخدام نهج يستند إلى المخاطر. ويشمل هذا النهج الحصول على ضمان من المراجعات عن العمليات المعمول بها لإدارة المخاطر وتحقيق أهداف البرنامج. وعند تقديم هذا الضمان تراعي المراجعة الداخلية مفاهيم الرقابة المتضمنة في إطار المراقبة الداخلية المتبع في البرنامج والمقتبس من الأطر المعترف بها في القطاع والتي وضعتها لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ورابطة مراجعة ومراقبة نظم المعلومات. ونظراً لأن البرنامج منظمة عالمية تأخذ باللامركزية، فإن الحصول على ضمان من المراجعات متسهم بفعالية التكاليف وبالموثوقية يتطلب منهجية لتقدير المخاطر تشمل العمليات في المكاتب الميدانية والمقر. ويقوم مكتب المراجعة الداخلية بتقييم وانتقاء المكاتب

القطرية ووحدات المقر واختيار العمليات التي سيخضعها للمراجعة في كل وحدة منها بحيث يحصل على الضمان العام المطلوب.

8- وقد استندت خطة عمل مكتب المفتش العام لسنة 2013 إلى نتائج تقدير للمخاطر أجري في 2012. وكان المتوقع في خطة العمل هذه تغطية 50.6 في المائة من مجموع مخاطر البرنامج المقدرة بالمراجعة في 2013. وغطى عمل المراجعة المنفذ في 2013 نسبة 45.8 في المائة من مجموع تلك المخاطر. وغطت نتائج المراجعة المبلغ عنها في 2013 (بما فيها 13 مراجعة نفذت بداية من 2012 وأبلغ عنها في 2013)، ونتائج المراجعة من الفصل الثالث من 2013 والمبلغ عنها في أوائل 2014، نسبة 57.5 في المائة من مجموع مخاطر البرنامج المقدرة بالمراجعة، وأعطت تقديرات غير مرضية بالنسبة لـ 3.3 في المائة من مجموع تلك المخاطر.

الرأي

9- لم يكشف عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه بالنسبة لسنة 2013 عن وجود أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في مختلف أنحاء البرنامج والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. غير أن بعض ممارسات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر التي لوحظت في أنشطة بعض الوحدات كل على حدة تحتاج إلى تحسين.

الملحق الثاني

المراجعات والتقارير والتصنيفات لسنة 2013

الجدول الثاني (ألف): المهام المنفذة والتقارير الصادرة بالنسبة لبرنامج المراجعة في 2013			
التصنيف	التقرير	مهمة المراجعة	
غير مرضية	صدر	1	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مالي
مرضية بصفة جزئية	صدر	2	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
مرضية بصفة جزئية	صدر	3	المراجعة الداخلية للمكتب القطري للبرنامج في جنوب السودان
مرضية بصفة جزئية	صدر	4	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في النيجر
مرضية بصفة جزئية	صدر	5	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تشاد
مرضية بصفة جزئية	صدر	6	الأزمة السورية: عمليات البرنامج في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة
مرضية بصفة جزئية	صدر	7	المراجعة الداخلية لأمن خط الأساس في نظام البرنامج لتخطيط الموارد المؤسسية ⁽¹⁾
مرضية بصفة جزئية	صدر	8	التحقق الميداني من عمليات البرنامج في كولومبيا
مرضية بصفة جزئية	صدر	9	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في أفغانستان
مرضية بصفة جزئية	صدر	10	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان (على المستوى المؤسسي)
مرضية بصفة جزئية	صدر	11	المراجعة الداخلية لاستجابة البرنامج لحالة الطوارئ في الساحل (على المستوى المؤسسي)
مرضية	صدر	12	المراجعة الداخلية لعملية تأكيد المراقبة الداخلية في البرنامج في 2013
مرضية	صدر	13	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في فلسطين
مرضية	صدر	14	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في بنغلادش
لم تصنف	صدر	15	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في موريتانيا
لم تصنف	صدر	16	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في باكستان ⁽²⁾
لم تصنف	صدر	17	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الصومال ⁽²⁾
لم تصنف	صدر	18	الاستعراض المكتبي لعمليات البرنامج في اليمن ⁽²⁾
لم تصنف	صدر	19	الاستعراض المكتبي لعمليات البرنامج في كينيا ⁽²⁾
لم تصنف	صدر	20	الاستعراض المكتبي لعمليات البرنامج في إثيوبيا ⁽²⁾
	*20	المجموع	

* يشمل هذا الرقم جميع التقارير الصادرة في 2013 و2014، والتقارير التي ما زالت في صورة مسودات.

(1) لم يُنشر تقرير المراجعة هذا على الجمهور لأسباب تتعلق بأمن المعلومات.

(2) لا تُنشر الاستعراضات المكتبية على الجمهور لأنها تشكل متابعة لتقارير مراجعة سابقة.

الجدول الثاني (باء): التقارير الصادرة في 2013 بالنسبة لبرنامج المراجعة لسنة 2012

التقديرات	التقرير	مهمة المراجعة
غير مرضية	صدر	1 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في البرنامج القطري في هايتي
مرضية بصفة جزئية	صدر	2 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في باكستان
مرضية بصفة جزئية	صدر	3 المراجعة الداخلية لعملية تأكيد المراقبة الداخلية في البرنامج 2012
مرضية بصفة جزئية	صدر	4 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيا
مرضية بصفة جزئية	صدر	5 المراقبة الداخلية لهيكل المعلومات في البرنامج
مرضية بصفة جزئية	صدر	6 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في اليمن
مرضية بصفة جزئية	صدر	7 وحدة خدمات الطيران وسلامة الطيران في البرنامج
مرضية بصفة جزئية	صدر	8 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في هايتي (على المستوى المؤسسي)
مرضية بصفة جزئية	صدر	9 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في السنغال
مرضية بصفة غير جزئية	صدر	10 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في المكتب الإقليمي في داكار
مرضية بصفة جزئية	صدر	11 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في السودان
مرضية	صدر	12 ترتيبات البرنامج لاستضافة أمانة البرنامج المعني بالصحة الإنجابية والصحة في المدارس والمستشفيات المحلية
مرضية	صدر	13 المراجعة الداخلية لمكتب المدير التنفيذي للبرنامج
	* 13	المجموع

* يشمل هذا الرقم جميع التقارير الصادرة في 2013 و2014، والتقارير التي ما زالت في صورة مسودات.

الملحق الثالث

يعرض الجدول التقارير التي أصدرت بعد أن وافق المجلس على وثيقة "سياسة الكشف عن تقارير التحقيق"⁽¹⁾ والتي يمكن بالتالي أن يطلبها الممثلون الدائمون. وسيُستعرض كل طلب طبقاً لتلك السياسة من أجل ضمان مراعاة سرية وسلامة وأمن أي فرد وحقوق الأفراد في محاكمة وفق الأصول القانونية قبل إتاحة التقرير لممثل دائم.

تقارير التحقيق في سوء السلوك والإساءة لسنة 2013			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
1	I 03/13	اليمن - احتيال في الشراء - مقال بعقد قصير الأجل	12 مارس/آذار 2013
2	I 16/12	زمبابوي - تعسف في استعمال السلطة - موظفون بعقود طويلة الأجل	18 مارس/آذار 2013
3	I 08/13	جنوب السودان - احتيال - مقال بعقد قصير الأجل	18 مارس/آذار 2013
4	I 02/13	إثيوبيا - سرقة مواد غذائية - موظفون بعقود طويلة الأجل	18 يونيو/حزيران 2013
5	I 14/13	موريتانيا - بنود مضايقة - موظفون بعقود طويلة الأجل	25 يونيو/حزيران 2013
6	I 15/13	موريتانيا - مضايقة - موظفون بعقود طويلة الأجل	8 أغسطس/آب 2013
7	I 04/13B	المقر - تحرش جنسي - موظفون بعقود طويلة الأجل	31 يوليو/تموز 2013
8	I 04/13A	أفغانستان - تدليس - موظف بعقد طويل الأجل	30 أغسطس/آب 2013
9	I 28/13	أفغانستان - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	25 أكتوبر/تشرين الأول 2013
10	I 18/13A	جمهورية الكونغو الديمقراطية - احتيال - موظفون بعقود قصيرة الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
11	I 18/13B	أوغندا - احتيال - موظف بعقد طويل الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
12	I 18/13C	أوغندا - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
13	I 18/13D	أوغندا - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
14	I 18/13E	أوغندا - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
15	I 18/13F	أوغندا - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	7 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
16	I 24/13	أوغندا - احتيال - موظفون بعقود طويلة الأجل	11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
17	I 32/13	باكستان - أمور متفرقة - مقال بعقد قصير الأجل	14 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
18	I 20/13	باكستان - أمور متفرقة - موظفون بعقود طويلة الأجل	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
20	I 33/13	إثيوبيا - تحرش - موظفون بعقود طويلة الأجل	25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013
21	I 17/13	السودان - احتيال - مقال بعقد طويل الأجل	23 ديسمبر/كانون الأول 2013

(1) WFP/EB.2/2012/4-A/1

الملحق الرابع

عمليات التفتيش لسنة 2013			
تاريخ الإصدار	التفتيش	رقم التقرير	
2 أكتوبر/تشرين الأول 2013	تقرير التفتيش بشأن عمليات البرنامج في موريتانيا	IR/01/2013	1

الملحق الخامس

الكشف عن تقارير الرقابة في 2013

- 1- تشرح سياسات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية الموافق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، والكشف عن تقارير التحقيق الموافق عليها في يونيو/حزيران 2011، وتقارير الرقابة الموافق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، الشروط التي تتاح بموجبها تقارير البرنامج للمراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق.
- 2- ويظهر الجدول الخامس (ألف) طلبات الكشف التي وردت في ديسمبر/كانون الأول 2012 وكشف عنها في 2013. وأكد جميع الممثلين الدائمين الذين تقدموا بطلبات تقديمهم بمبدأ سرية المعلومات المكشوف عنها. ولم توجد أي طلبات لإيضاح محتويات التقارير المكشوف عنها. ويظهر الجدول الخامس (باء) جميع تقارير الرقابة المكشوف عنها على الموقع الشبكي للبرنامج سنة 2013.

الجدول الخامس (ألف): طلبات الكشف عن تقارير الرقابة			
تاريخ الطلب	رقم الطلب	عنوان الطلب	تاريخ تقديم التقرير
12 ديسمبر/كانون الأول 2012	AR/12/05	عمليات البرنامج في جنوب السودان	21 يناير/كانون الثاني 2013
12 ديسمبر/كانون الأول 2012	AR/12/08	عمليات البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى	28 مارس/آذار 2013
12 ديسمبر/كانون الأول 2012	AR/12/10	دائرة المشتريات الغذائية في البرنامج	28 مارس/آذار 2013

الجدول الخامس (باء): الكشف عن تقارير الرقابة على الموقع الشبكي للبرنامج		
تاريخ الإصدار	رقم التقرير	عنوان التقرير
31 ديسمبر/كانون الأول 2013	AR/13/12	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في السودان – نوفمبر/تشرين الثاني 2013
31 ديسمبر/كانون الأول 2013	AR/13/10	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في السنغال – نوفمبر/تشرين الثاني 2013
23 ديسمبر/كانون الأول 2013	AR/13/13	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة – الأزمة السورية – نوفمبر/تشرين الثاني 2013
22 نوفمبر/تشرين الثاني 2013	AR/13/09	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في تشاد – نوفمبر/كانون الثاني 2013
11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013	AR/13/08	تقرير المراجعة الداخلية عن ترتيبات استضافة البرنامج لأمانة مبادرة الجهود المتجددة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال – نوفمبر/تشرين الثاني 2013
2 أكتوبر/تشرين الأول 2013	IR/01/13	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في موريتانيا – سبتمبر/أيلول 2013
30 سبتمبر/أيلول 2013	AR/13/07	تقرير المراجعة الداخلية عن دائرة النقل الجوي ووحدة سلامة الطيران في البرنامج. سبتمبر/أيلول 2013
30 أغسطس/آب 2013	AR/13/03	تقرير المراجعة الداخلية عن عملية ضمان المراقبة الداخلية في البرنامج – أغسطس/آب 2013
30 أغسطس/آب 2013	AR/13/02	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في باكستان – أغسطس/آب 2013
30 أغسطس/آب 2013	AR/13/01	تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في اليمن – أغسطس/آب 2013

الجدول الخامس (باء): الكشف عن تقارير الرقابة على الموقع الشبكي للبرنامج

عنوان التقرير	رقم التقرير	تاريخ الإصدار
تقرير المراجعة الداخلية عن هيكل المعلومات في البرنامج – أغسطس/أب 2013	AR/13/05	26 أغسطس/أب 2013
تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في كوت ديفوار – أغسطس/أب 2013	AR/12/14	23 أغسطس/أب 2013
تقرير المراجعة الداخلية عن مكتب المدير التنفيذي للبرنامج – أغسطس/أب 2013	AR/13/06	13 أغسطس/أب 2013
تقرير المراجعة الداخلية عن عمليات البرنامج في ليبيا – أغسطس/أب 2013	AR/13/04	12 أغسطس/أب 2013
تقرير التفتيش عن المكاتب القطرية الصغيرة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى – ديسمبر/كانون الأول 2012	01/12	25 فبراير/شباط 2013
تقرير المراجعة الداخلية لشعبة العلاقات مع الجهات الحكومية المانحة – نوفمبر/تشرين الثاني 2012	AR/13/13	3 يناير/كانون الثاني 2013